

وأتهمت سوريا «إسرائيل بتخطيط وتنفيذ المذبحة... لارهاب الفلسطينيين وتهجيرهم [إلى خارج أراضيهم]» (المصدر نفسه). وأعلن وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، «أن مصر تؤيد طلب ارسال بعثة تقصي حقائق الى الاراضي العربية المحتلة تحت اشراف مجلس الامن [الدولي]... مشيراً الى ضرورة توصل مجلس الامن الى قرار بشأن السياسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة» (الحياة، ١١/١٠/١٩٩٠). واعتبر ذلك «أقل ما يمكن ان نطالب به بالنسبة لهذه العملية الرهيبة التي ارتكبت ضد الفلسطينيين» (الأهرام، ١١/١٠/١٩٩٠). كما أرسل عبدالمجيد رسالة الى نظيره الاميركي، جيمس بيكر، أكد فيها «ضرورة احياء عملية السلام في الشرق الاوسط، والتوصل الى حل عادل وشامل في المنطقة لانهاء النزاع العربي - الاسرائيلي على أساس قرارات مجلس الامن [الدولي] الخاصة بالنزاع والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وعلى رأسها حق تقرير المصير... وطالب عبدالمجيد بيكر بضرورة تحرك اميركي على صعيد القضية الفلسطينية... على أساس انها احدى بؤر التوتر في المنطقة، وباعتبارها مشكلة منفصلة عن أزمة الخليج؛ كما طالبه بتأييد موقف المجتمع الدولي في صدور قرار عن مجلس الامن [الدولي] يحدد موقفه بوضوح من المجزرة، وارسال بعثة تقصي حقائق الى الاراضي الفلسطينية المحتلة» (الحياة، ١١/١٠/١٩٩٠). وعلق رئيس تحرير صحيفة «الأهرام» القاهرية على موقف مصر هذا، بأنه يؤكد «بذلك عدم امكان استغلال اسرائيل للخلافات المرتبطة بأزمة الخليج»، وولفت الى انها لا بد من التوصل لحل عادل ودائم للقضية الفلسطينية لتحقيق الاستقرار في المنطقة بعد وضع نهاية لأزمة الخليج واستعادة الكويت لسيادته» (ابراهيم نافع، الأهرام، ١١/١٠/١٩٩٠، ص ٣).

وقال رئيس الحكومة اللبنانية، د. سليم الحص، ان «الاحداث التي جرت برهنت على ان هناك قضية مركزية، هي القضية الفلسطينية، في قلب كل عربي، مهما تكاثرت الهموم الآتية» (الحياة، ١٠/١٠/١٩٩٠).

استنكار الموقف الاميركي

في البيان الصادر عن دورة اجتماعاته

التي ارتكبتها اسرائيل... ستدفع المجتمع الدولي الى اعادة التركيز على قضية الشعب الفلسطيني بصورة تعكس عمق المسؤولية الدولية تجاه هذه القضية؛ وتمنى ان 'يجرى التعامل مع قضية الشعب الفلسطيني بالحماسة نفسها التي يتم بها التعامل مع القضايا الاقليمية الاخرى في المنطقة، لدى بحثها في مجلس الامن... [ودعا] الى اتخاذ الخطوات الفورية لحماية الشعب الفلسطيني، بما يكفل حقوقه المشروعة التي حدتها القوانين والمواثيق الدولية' (المصدر نفسه، ١١/١٠/١٩٩٠). وكان عزالدين صرح، في وقت سابق، قائلاً: «سنحاول جاهدين، بالتعاون مع الاشقاء العرب، وبالتعاون مع عدد من الاطراف الدولية، ان نركز على قضية الشرق الاوسط، وان نركز على قضية الشعب الفلسطيني وعلى ما يعاني [منه] هذا الشعب... محاولين، قدر الامكان، الخروج بشيء نستطيع، من خلاله، التقدم نحو ايجاد حل سلمي عادل، ودائم، في الشرق الاوسط» (المصدر نفسه، ١٠/١٠/١٩٩٠).

وأكد مصدر مسؤول في وزارة خارجية دولة الامارات العربية المتحدة، ان على المجتمع الدولي «ان يتحمل مسؤولية حماية الشعب الفلسطيني، الذي يعيش في ظل الاحتلال... وجدد مساندة دولة الامارات للشعب الفلسطيني في نضاله المشروع من اجل استعادة حقوقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة... [حيث ان] تعنت اسرائيل في انكار الحقوق الوطنية المشروعة لهذا الشعب لن يؤدي سوى الى تقوية تعلق الفلسطينيين بأرضهم وهويتهم» (المصدر نفسه، ١١/١٠/١٩٩٠).

وبدورها، دانت الملكة العربية السعودية «الجريمة التي ارتكبتها اسرائيل في حق المسجد الاقصى والشعب الفلسطيني، مؤكدة ان الاعتداء الغاشم يشكل تحدياً صارخاً للرأي العام الاسلامي، واستخفافاً بالقدس الاسلامية... [واكدت] وقوف السعودية الى جانب الشعب الفلسطيني، وقضيته العادلة، وكفاحه المشروع لاستعادة اراضيه واقامة دولته المستقلة... [ودعت] الأمة العربية والاسلامية الى الوقوف، بجميع الوسائل والامكانات، وراء الشعب الفلسطيني» (الأهرام، ١٠/١٠/١٩٩٠).